Ismahane ABDERREZAK ¹

**CRIMINAL PROTECTION OF MINORS FROM ACTS OF
ABUSE IN THE ALGERIAN PENAL CODE**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.8-3.1>

Research Article

Received:
15/08/2021
Accepted:
05/09/2021
Published:
01/11/2021

This article has been
scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

The Algerian legislator has paid special attention to childhood by following a strict criminal policy and setting up deterrent and injunctive legal texts and provisions for anyone who is tempted to exploit his weakness and helplessness to attack him and prejudice his physical and psychological integrity. Among the most important things that reflect this protection are the provisions in Article 269 of the Penal Code and what follows. Which criminalized every form of physical abuse that a minor child under the age of 16 may be exposed to due to his physical weakness and inability to defend himself, especially in the face of the closest people to him, his parents, those who take care of him or those who have authority over him, as he extended protection in all Places where he can be found while he is under this age. Whether within the family, in the nursery, at school, in nursing homes for paramedic children, or in the interests of the open environment.

Key words: Criminal Protection, Algerian Penal Code, Special Attention to Childhood.

¹ Dr. , Algeria University, Algeria, ismahane.sada@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0001-8414-2871>

الحماية الجنائية للقاصر من أفعال الإيذاء في قانون العقوبات الجزائري

اسمهان عبد الرزاق²

الملخص

أولى المشرع الجزائري عناية خاصة بالطفولة من خلال اتباعه سياسة جنائية صارمة ووضع نصوص وأحكام قانونية زجرية وراعية لكل من تسول له نفسه استغلال ضعفه وقلة حيلته للاعتداء عليه والمساس بسلامته الجسدية والنفسية. ومن أهم ما يعكس هذه الحماية ما جاء من أحكام في المادة 269 من قانون العقوبات وما يليها. التي جرمت كل صورة من صور الإيذاء الجسدي الذي يمكن أن يتعرض له الطفل القاصر دون سن 16 سنة نظرا لضعفه الجسماني وعدم إمكانه الدفاع عن نفسه خصوصا في مواجهة أقرب الناس إليه، والديه أو من يتولون رعايته أو من لهم سلطة عليه، حيث وسع الحماية في كل الأماكن التي يمكن أن يتواجد بها وهو دون هذه السن. سواء داخل الأسرة، أو في الحضنة أو في دور الرعاية للطفولة المسعفة، أو في الوسط المفتوح. **الكلمات المفتاحية:** الحماية الجنائية، قانون العقوبات الجزائري، اهتمام خاص بالطفولة.

المقدمة:

حظي الطفل في عصرنا الحديث للعديد من أوجه الحماية القانونية من مختلف أشكال الإساءة التي يمكن أن يتعرض لها، سواء من الغير أو من أقربائه، أو حتى من أحد والديه أو كلاهما. لقد نص على حماية حقوق الطفل في مختلف المواثيق الدولية والقوانين الداخلية للدول، بداية من الدستور والقوانين الأخرى كالقانون الجزائي، وصولا إلى قانون الطفل الذي خصص له وحده، لحمايته في كل الأحوال، سواء كان ضحية أو في حالة خطر، أو كان هو الجاني. بناء على ذلك، نص الدستور الجزائري على أن يحظى الطفل بحماية الأسرة والمجتمع والدولة، وأن يقيم القانون العنف ضد الأطفال، وأن تكفل الدولة الأطفال المتخلى عنهم. كما تضمن قانون العقوبات الجزائري القواعد التي تكفل الحماية اللازمة للقاصر من مختلف أشكال العدوان على سلامتهم، ووضع العقوبات الرادعة لكل من سولت له نفسه المساس بهم من أجل التصدي لها، منها أفعال الإيذاء التي جرمها نص المادة 269 وما يليها، فماهي صور أفعال الإيذاء التي جرمتها هذه المادة على وجه الخصوص؟ وماهي الجزاءات المترتبة عن ارتكابها وظروف تشديد العقوبة؟ ومن هي فئة الأطفال التي خصت بهذه الحماية الجزائية؟ لأجل معرفة السياسة الجنائية التي انتهجها المشرع الجزائري للتصدي لهذه الأفعال التي ترتكب ضد فئة هشة من الأطفال، قسمنا البحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: نتناول فيه الإطار المفاهيمي لجريمة إيذاء قاصر.
المطلب الثاني: نتناول فيه أحكام الجريمة كما وردت في قانون العقوبات.

المطلب الأول:

الإطار المفاهيمي لجريمة إيذاء القاصر

شاع استخدام مصطلح قاصر في قانون العقوبات الجزائري في العديد من النصوص التي خصت لحماية الطفل من العديد من أفعال الإساءة وبمختلف أشكالها. لكن إضافة إلى لفظ القاصر هناك لفظ الطفل ولفظ الحدث أيضا. الأمر الذي يدعو إلى معرفة إن كان لكل لفظ معنى محدد أو لا (فقرة أولى). هذا من جهة، ومن جهة أخرى نتعرف على أفعال الإيذاء التي ذكرتها المادة 269 من قانون العقوبات حماية للأطفال منها (فقرة ثانية).

² د.، جامعة الجزائر، الجزائر، ismahane.sada@gmail.com

الفقرة الأولى:

مفهوم القاصر

للتعرف على مفهوم القاصر يقتضي الأمر التعريف به في اللغة (أولاً)، وفي الاصطلاح (ثانياً).

أولاً:

تعريف القاصر لغة

القصر بفتح القاف والقصر بكسر القاف في كل شيء خلاف الطول، وقصر -الشيء- بالضم يقصر قصرًا خلاف طال، وقصرت من الصلاة أقصر -قصرًا-، والقصير خلاف الطويل، والجمع قصراء، وقصار، والأقاصر جمع أقصر مثل أصغر وأصاغر، وقصر عن الأمر يقصر قصورًا وأقصر وقصر وتقاصر، وامرأة قاصرة الطرف لا تمتد إلى غير بعلمها (ابن منظور، 1414هـ، ص98).

كما جاء معنى القاصر بقصر الشيء وجعله قصورًا، بمعنى حبسه، وقصر عن الشيء بمعنى عجز عنه ولم يبلغه. والقاصر (اسم)، جمعه قاصرون وقصر، المؤنث قاصرة إسم فاعل من قصر. وهو في اللغة العاجز عن التصرفات الشرعية، من لم يبلغ سن الرشد هو قاصر اليد: من لا حول له ولا قوة (أحمد مختار عمر، 2008، ص1121). مما سبق يمكن ربط المعنى اللغوي بمعنى القاصر محور الدراسة، فيكون هو الشخص الذي ليس بإمكانه أن يدرك الأمور على حقيقتها لصغر سنه، أو لعدم بلوغه، فيكون هو الصغير أو من يدخل في حكمه كالمجنون والمعتوه وأمثالهما. إن مفهوم القاصر بذلك له نفس الدلالة لمفهوم الطفل. فتعريف الطفل في اللغة بكسر الطاء مع تشديدها يعني الصغير من كل شيء (المجيب، 2007، ص454).

كما أن الطفل في اللغة الفرنسية ما يقابل لفظة (ENFANT) وهي مشتقة من لفظة (ENFANCE)، وحسب الترجمة إلى اللغة العربية فإن كلمة enfance أصلها باللاتينية (أنفونتيا) أي الطفولة، ولها معاني أهمها الذي يفيدنا في البحث هو: *Période de la vie humaine de la naissance à l'adolescence* (Le Petit Larousse, 2009, p368).

بمعنى أن الطفولة، مرحلة من حياة الإنسان تبدأ من الولادة إلى المراهقة. مما سبق يتضح لنا أن هناك تقارب كبير بين معنى القاصر والطفل في اللغة وكذا مع لفظة حدث التي تعني الشاب الحديث السن، باعتبار أن الحديث هو نقيض القديم (أحمد مختار عمر، 2008، ص1125). فما هو المعنى القانوني له؟

ثانياً:

تعريف القاصر في القانون

يكفل القانون أهم صور الحماية ووسائلها، والتي تتمثل في وضع القواعد والآليات التي يمكن من خلالها للسلطات المختصة الحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والجماعات. ولقد تم إقرار هذه الحماية على كل من المستويين الدولي والوطني في إطار حقوق الإنسان وحقوق الطفل، فمن هو الطفل القاصر في القانون الدولي، وكيف عرفه القانون الجزائري الجزائري؟

1- تعريف القاصر في القانون الدولي

يغلب استعمال عبارة الطفل بدلا من قاصر في القانون الدولي وغيره من المواثيق الدولية، فقد عرفه في اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 (صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 461-92 المؤرخ في 19/12/1992، الجريدة الرسمية رقم 91 المؤرخة في 23/12/1992) بأنه: " لأغراض هذه الاتفاقية، يعني الطفل كل إنسان لم يتجاوز 18 سنة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه". وهو التعريف ذاته الذي تبناه الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل لسنة 1990 في مادته الثانية التي جاء فيها تعريف الطفل "لأغراض هذا الميثاق-الطفل هو كل إنسان تحت سن الثامنة عشرة" (صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-242 المؤرخ في 08/06/2003، الجريدة الرسمية رقم 41).

أكدت هذا المفهوم أيضاً، اتفاقية العمل الدولية رقم 182 المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، في مادتها الثانية إذ نصت على أنه: "يطبق تعبير "الطفل" في مفهوم هذه الاتفاقية على جميع الأشخاص دون سن الثامنة عشرة (الميزان/ البوابة القانونية القطرية، 21:30، 2021)، (صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 387-2000 المؤرخ في 2000/11/28، المكمل بالتوصية 190 المعتمدين خلال مؤتمر العمل الدولي في دورته 87 بجنيف 1999، الجريدة الرسمية رقم 73 المؤرخة في 2000/12/03)

كما منحه عهد حقوق الطفل في الإسلام تقريباً نفس المعنى بتعريفه للطفل في المادة الأولى منه بأنه: «لأغراض هذا العهد، يعني الطفل كل إنسان لم يبلغ سن الرشد وفقاً للقانون المطبق عليه.» (فتح باب التوقيع والتصديق عليه من قبل المؤتمر الإسلامي 32 لوزراء الخارجية المنعقد في صنعاء اليمن، خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 30 يونية 2005).

2- تعريف القاصر في القانون الجزائري

في إطار تكييف منظومتها القانونية الوطنية لحماية حقوق الطفل مع المنظومة القانونية الدولية والإقليمية، التي انضمت إليها، قامت الجزائر بإصدار قوانين جديدة وعدلت وألغت قوانين أيضاً. حيث تم إصدار القانون رقم 12-15 المتعلق بحماية الطفل، الذي نص على إنشاء هيئة وطنية لحماية وترقية الطفولة، يرأسها مفوض وطني لحماية الطفولة، وتعمل تحت وصاية الوزير الأول.

كما منح التعديل الدستوري لسنة 2016 (المادة 72 منه) حماية دستورية للطفل تتفرع عنها حماية جزائية بموجب العديد من النصوص في قانون العقوبات، تجرم كل ما من شأنه المساس بسلامة وأمن وصحة الطفل، وتشدد العقاب على كل من تسول له نفسه إيذاء القصر.

لمعرفة تعريف القاصر في القانون الجزائري، نتطرق إلى تعريفه في كل من قانون العقوبات وقانون الإجراءات، وكذا القانون المتعلق بحماية الطفل.

أ. في قانون العقوبات:

يعد قانون العقوبات القانون الأكثر استعمالاً للفظ "قاصر" للتعبير عن الطفل. ويعني به في ظل هذا القانون الطفل الذي لم يكمل 18 سنة. وذلك انطلاقاً من المادة 49 التي تمنع المتابعة الجزائية كلية عن القاصر الذي لم يتم العشر سنوات، وأن من يتراوح عمره بين 10 إلى أقل من 13 سنة، لا يكون محلاً إلا للتوبيخ في مواد المخالفات، وفي غير المخالفات لا توقع عليه إلا تدابير الحماية والتهذيب. أما من يبلغ سنه من 13 إلى 18 سنة فيخضع إما لتدبير الحماية أو التهذيب أو لعقوبات مخففة.

من خلال المادة 49 والمادة 50 و51 يتبين لنا أن القاصر في نظر المشرع الجزائري هو الطفل الذي لم يتم الثامنة عشرة من عمره. ومثلما يعبر عنه بلفظة القاصر، يعبر المشرع في هذا القانون بلفظة الطفل أيضاً عن كل من يدور سنه تحت 18 سنة. فتارة يستعمل عبارة القاصر وتارة أخرى عبارة الطفل، وهذا في جميع الجرائم التي يكون القاصر أو الطفل ضحية لها.

ب. في قانون الإجراءات الجزائية:

كان قانون الإجراءات الجزائية يحوي جزءاً هاماً من النصوص القانونية التي تعنى بشؤون القصر حين يكونون جناة والإجراءات اللازمة اتباعها معهم، وهو الكتاب الثالث في القواعد الخاصة بالمجرمين الأحداث أو في قضاء الأحداث، والذي يبتدئ من المادة 442 إلى غاية 494 وقد أُلغي. واللفظة التي استعملها المشرع ليعبر بها عن الطفل أو القاصر في هذا القانون هي "الحدث" وهو في معنى هذا القانون من لم يبلغ سن الرشد الجزائري وهو الثامنة عشرة سنة، وذلك ما نصت عليه المادة 442 من هذا القانون "يكون بلوغ سن الرشد الجزائري في تمام الثامنة عشر" والمادة 443 التي نصت: تكون العبرة في تحديد سن الرشد الجزائري بسن المجرم يوم ارتكاب الجريمة". فيتبين لنا أن القاصر أو الطفل أو الحدث لها معنى واحد. وهو ما أكدته القانون 12-15 المتعلق بحماية الطفل الذي بصدوره ألغي كتاب قضاء الأحداث من قانون الإجراءات الجزائية.

ت. في القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل:

جاء هذا القانون بتنظيم وترتيب أحكام القواعد والإجراءات المتعلقة بقضاء الأحداث بكيفية منهجية ومنظمة، استبعدت فيها الأخطاء والتناقضات التي كانت تطبع النصوص القديمة، مع حفاظها على المبادئ والأحكام التي تضبط سير هذا الفرع الهام من القضاء. وقد تضمن هذا القانون أحكاما عامة في بابه الأول، تضمنتها عشرة مواد تهدف إلى تحديد قواعد وآليات حماية الطفل، وتضبط مفهوم أهم المصطلحات المستعملة فيه. ومن هذه المصطلحات مصطلح "الطفل" الذي بينت المقصود منه المادة 2

من هذا القانون بقولها: **الطفل**: كل شخص لم يبلغ الثامنة عشر 18 سنة كاملة، يفيد مصطلح "حدث" نفس المعنى. وبذلك اعتبر الطفل هو الحدث وهو القاصر وهو أيضا الغلام والصبي والولد (جمال نجيمي، 2016، ص31، 29)، وهو التعريف الذي يوافق ما جاء في المادة 1 من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 كما سبق ذكره.

الفقرة الثانية:

مفهوم أفعال الإيذاء المنصوص عليها في المادة 269 من قانون العقوبات

الإيذاء: كما عرف من وجهة نظر الأنظمة التي تأخذ بالحماية الوصفية هو: "كل نشاط يصدر من الجاني فيسبب ألما للمجني عليه" (نصر الدين مروك، 2003، ص132). فيتضح من ذلك أن مضمون الإيذاء هو الفعل الذي يخلف آلاما بدنية أو ينال من المستوى الصحي للمجني عليه بأن يمرض أو يختل السير الطبيعي والمعتاد لأجهزة جسمه، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مدلول الحق في سلامة الجسم يدخل ضمنه المساس بالجسم من الناحية الجسدية والنفسية لأن الجسد والنفس من عناصر سلامة الجسم.

الأفعال التي يتحقق بها الإيذاء عديدة ، فهي تشمل كل عنف ينال مادة الجسم وأهم صوره الضرب والجرح وأي صورة من صور التعدي طالما يترتب عنه مرض أو اختلال في تكامل جسم المجني عليه أبرزه الضرب والجرح ومنعه من الطعام والعناية أو أعمال عنف أو تعدي أخرى وهي ما سيأتي التعريف بها باجتهاد فقهاء القانون، لأن المشرع لم يعط لها تعريفاً، واكتفى بمجرد ذكرها كما في النص، حيث جاء في المادة 269 من قانون العقوبات: "كل من جرح أو ضرب عمدا قاصرا لا تتجاوز سنه السادسة عشرة أو منع عنه الطعام أو العناية إلى الحد الذي يعرض صحته للضرر، أو ارتكب ضده عمدا أي عمل آخر من أعمال العنف أو التعدي فيما عدا الإيذاء الخفيف، يعاقب".

أولا:

تعريف الضرب أو الجرح

1- الضرب: هو كل تأثير على جسم الإنسان، ولو لم يحدث جرحا أو يخلف أثرا أو يستوجب علاجا (أحسن بوسقيعة، 2018، ص51) أو كل ضغط مادي على الجسم، لا يشترط أن يحدث قطعا فيه أو تمزيقا لأنسجته، كما لا يشترط فيه استعمال أداة معينة، ومن قبيل الضرب توجيه صفعه باليد، أو ضرب بالرأس أو العض بالأسنان أو الركل بالقدم أو غير ذلك (حسين فريجة، 2015، ص141، 142) وفعل الضرب معاقب عليه في حد ذاته أي كانت النتيجة المترتبة عليه، وحتى ولو لم يترك أثرا ظاهرا.

2- الجرح: هو كل قطع أو تمزيق في الجسم أو في أنسجته، ويحدث بأي شيء يلامس الجسم ويصدمه كالسلاح الناري أو العصا أو أي أداة قاطعة كالسكين، كما يستخدم حيوان كالكلب، أو الأسنان أو الأظافر ونحوها، ويدخل في مفهومه كسر العظام، والتسلخات والرضوض والخدوش والكدمات والعض (إسحاق إبراهيم منصور، 1983، ص69) ويستوي في الجرح والضرب أن يدفع الجاني وسيلة الاعتداء نحو الضحية أو يدفع الضحية نحوها كمن يدفع الحجر نحو الضحية فيصيبها بجروح، أو كمن يدفع بالمركبة على راجل فيضربه بها (أحسن بوسقيعة، 2018، ص51).

ثانياً:

تعريف منع الطعام أو الرعاية

يعتبر منع الطعام أو الرعاية من أفعال الإيذاء العمد المعاقب عليها في قانون العقوبات الجزائري إذا وقعت على قاصر دون السادسة عشرة والتي تعد من قبيل السلوك السلبي. ويقصد بها منع الأكل والشرب أو عدم بذل العناية به كالعلاج وشراء الدواء حين المرض إلى الحد الذي يعرض صحته إلى الخطر. وقد اعتبر المشرع التونسي اعتياد منع الطعام أو عدم الاعتناء من أفعال سوء معاملة الصبي، المعاقب عليها في المادة 2/224 من قانون العقوبات التونسي، حيث جرم الأفعال المؤدية إلى التسبب أو الإسهام في التسبب بصورة ملحوظة في إلحاق أضرار بدنية أو معنوية بالصغار (نصر الدين مروت، 2003، ص270).

ويخرج من منع الطعام الذي يعاقب عليه، حرمان الطفل من بعض الحلويات والمأكولات كعقوبة تأديبية لإساءته التصرف أو لإجباره على فعل ينفعه كمراجعة دروسه، فيكون المنع من الطعام هنا حرمان الطفل من الوجبات الضرورية لنموه ونشأته النشأة السليمة، والصفة المميزة للتقصير المنهي عنه في هذا الباب هي تعريض صحة القاصر للخطر أو الضرر (جمال نجيمي، 2016، ص358).

ثالثاً:

تعريف أعمال العنف أو التعدي الأخرى

لم يعط المشرع تعريفاً محدداً لأعمال العنف أو التعدي، والذي يعتبر الجرح والضرب من أنواعه. لهذا فإن المقصود بهذه الأعمال لا يقتصر على الضرب والجرح المعروفين، بل يتعداهما إلى أعمال العنف بمختلف صوره التي تلحق أذى جسدياً أو نفسياً أو عقلياً بالشخص المستهدف، فتنتقل من أبسط صور الاعتداء على السلامة الجسدية والنفسية والعقلية للضحية حتى من دون ضرب أو جرح ودون حصول أي عجز وتندرج فيما بعد ذلك حسب شدة وقعها وشدة آثارها والظروف المشددة التي تقترب بها.

وهي ما قد يطلق عليه فعل "سوء المعاملة البدنية"، وتعرف بأنها: "كل فعل من شأنه أن يحدث اضطراباً أو خلافاً بسكينة الجسم" وقد نص على هذه الصورة قانون العقوبات الألماني في المادة 223/أ. والقصد من وراء هذه الصياغة التي يتسع مدلولها ليشمل جميع أفعال الضرب والجرح إضافة إلى أعمال العنف الأخرى، أن يوصف بالإثم أكبر قدر ممكن من الأفعال التي تهدد حرمة وسلامة جسم الإنسان؛ ذلك أن هناك الكثير من الأفعال التي تهدد وتحدث تأثيراً على سلامة الجسم وتنازل من كيانه المادي والمعنوي ورغم ذلك لا تقع تحت طائلة العقاب في إطار القوانين التي تجرم الضرب والجرح فقط. كقص شعر رأس المجني عليه ولحيته، فهو فعل ليس بالضرب لانعدام قوة ضاغطة على الجسم من الخارج ولا بالجرح لانعدام أي تمزيق لخلايا الجسم. وغير ذلك من السلوكيات التي تؤذي الشخص رغم أنه لا ينطبق عليها وصف الضرب أو الجرح، لكنها تعبر عن سوء المعاملة البدنية لإخلالها بمصلحة الجاني (نصر الدين مروت، 2003، ص136، 135).

والمقصود بأعمال العنف في المادة 269 محل دراستنا، هي تلك الأعمال التي تصيب جسم الضحية ولا تترك أثراً عليه أو تؤثر فيه، كدفع شخص إلى أن يسقط أرضاً، جذب شعره أو قصه عنوة، لمس امرأة على وجهها، جذب الطفل من أذنه، لوي ذراعه (أحسن بوسقيعة، 2018، ص51، 52)، جره من ساقه على الأرض، كتم نفسه (حسين فريجة، 2015، ص142).

أما التعدي، فهو كما عرفه الأستاذ بوسقيعة "تلك الأعمال المادية التي وإن كانت لا تصيب جسم الضحية مباشرة فإنها تسبب لها انزعاجاً أو رعباً شديداً من شأنه أن يؤدي إلى اضطراب في قواها الجسدية أو العقلية، ومن هذا القبيل إطلاق عيار ناري لإحداث الرعب في نفس شخص، وتهديد شخص بمسدس أو بسكين أو بمذرة أو بعضاً، والبصق في وجه شخص أو قذفه بالماء، أو إرسال لشخص ظرفاً يحتوي على قاذورات أو رسائل تحتوي على صور لأكفان". وقد اعتبر القضاء الفرنسي إيذاء الغير بواسطة الهاتف عن طريق المناداة المتعددة المصحوبة بالتهديد والسب من التعدي، والأمر نفسه فيما يتعلق بنشر خبر كاذب بوفاة شخص في الصحف (أحسن بوسقيعة، 2018، ص52).

المطلب الثاني:

أحكام جريمة إيذاء القاصر

أولى قانون العقوبات حماية خاصة للقاصر من الاعتداءات عليهم بسبب صغر سنهم الذي يميزه الضعف وقلة الحيلة، وبسبب ما يخلفه الاعتداء عليهم من آثار وخيمة على حياتهم النفسية المستقبلية، سواء في مواجهة الأشخاص البالغين عموماً، أو ممن لهم عليهم سلطة أو ولاية. ففي الحالة الأخيرة يكون القاصر أكثر ضعفاً في مواجهة من له سلطة عليه، ويجعل في المقابل مركز المعتدي أقوى، دون أن ننسى القوة الناجمة عن فارق السن والجسم. لأجل ذلك حرص المشرع على الإحاطة بمثل هذه الظروف وإعطائها الأحكام الخاصة بها كما سنبينه في كل من أركان الجريمة (الفقرة الأولى) والجزء (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى:

أركان الجريمة

جريمة إيذاء القاصر كغيرها من جرائم العنف تشترك في الأركان المكونة لها وهي الركن المادي (أولاً) وكذا العمد الذي يشكل الركن المعنوي (ثانياً).

أولاً: الركن المادي

يمكن تقسيمه إلى أفعال الإيذاء العمد، وصفة القاصر دون سن 16 سنة في الضحية.

1- يتمثل العنصر الأول في القيام بالضرب أو الجرح العمد، أو منع الطعام عمداً، أو منع العناية إلى درجة تعريض صحة القاصر للضرر الجسدي أو النفسي أو العقلي، أو أي عمل من أعمال العنف أو التعدي-فيما عدا الإيذاء الخفيف- على قاصر دون 16 سنة من عمره.

لقد سبق التعرض للضرب والجرح وأعمال العنف والتعدي حين التعريف بها، وبالنسبة للإيذاء الخفيف الذي استثنى في النص من التجريم فوجب معرفة المقصود منه. ويرجع في تحديده حسب أحد فقهاء القانون إلى العادات والأعراف في كل مجتمع لمعرفة ما يعتبر إيذاء خفيفاً (جمال نجيمي، 2016، ص358) وبما أن المشرع لم يضبطه فالأمر متروك لاجتهاد القاضي الذي يرجع إليه الأمر في تحديد المقصود منه. ومن أبرز الأمثلة عن الإيذاء الخفيف تأديب الصغار من قبل أوليائهم أو معلمهم ومربيهم بضرب خفيف لا يخرج عن غاية التهذيب، ويندرج ضمنه التوبيخ اللفظي أو الضرب الخفيف على القدمين بلوح كما يحدث في الكتائب. أما إذا تجاوز التأديب الحد المباح له كأن يحدث كسراً أو جرحاً أو يترك أثراً على الطفل فيرجع إلى التجريم.

وكأين من جرائم العنف فإنه بالإضافة إلى توفر الفعل، لابد من النتيجة والعلاقة السببية بينهما. فبالنسبة لنتيجة الاعتداء، فهي الأذى أو الضرر الذي يصيب القاصر في سلامته الجسدية أو النفسية أو العقلية. فإذا لم يترتب على الفعل أي ضرر بالمجني عليه لا تقوم الجريمة. والقاعدة أنه لا عقاب على الشروع في جرائم الجرح أو الضرب أو الإيذاء العمد بناء على نص المادة 31 فقرة 1 التي جاء فيها: «المحاولة في الجنحة لا يعاقب عليها إلا بناء على نص صريح في القانون»، بخلاف الجنایات التي يعاقب على الشروع فيها كقاعدة عامة.

كما أن للنتيجة أهمية في إعطاء التكييف المناسب للجريمة ابتداء من العنف الخفيف الذي لا يسبب عجزاً للضحية إلى غاية موت الضحية دون قصد إحداثها، مع الإشارة إلى أن النتيجة التي يتحدد على ضوءها تكييف الجريمة ليست تلك التي تظهر فور وقوع الجرم، بل هي النتيجة النهائية التي تستقر عندها الإصابة.

وأما علاقة السببية فيجب أن تتوافر بين فعل المتهم وما تحقق من ضرر، لأنها إذا انتفت، انتفت معها مسؤولية المتهم. وتقوم النتيجة عندما ترتبط بسلوك الجاني دون تدخل عوامل طارئة أو شاذة. وتوضيح العلاقة السببية يعد من الوسائل الموضوعية التي ترجع إلى قاضي الموضوع دون رقابة من المحكمة العليا، متى كان فصله فيها مبنياً على أسباب معقولة، وهي شرط لتحمل المسؤولية عنها. (حسين فريجه، 2015، ص148).

2- أن يكون عمر الضحية يوم الواقعة أقل من 16 سنة، وهي الصفة الضروري توفرها في المجني عليه والتي من دونها لا يمكن الاحتكام إلى أحكام نص المادة 269 من قانون العقوبات. ولابد على القضاة إبراز عمر الضحية في حال الإدانة بجنحة الضرب أو الجرح العمد ضد قاصر دون 16 سنة، وإلا يعرضون حكمهم للنقض كما جاء في قرار غرفة الجنح والمخالفات بالمحكمة العليا الصادر بتاريخ 2008/07/09 فصلا في الطعن رقم 410264 غير المنشور. وتبقى شهادة ميلاد القاصر هي الدليل القوي والأكيد على سن الضحية وقت وقوع الجريمة عليه، ما لم يدع المتهم خلاف ذلك، خصوصا إذا زكت ذلك الادعاء قرائن أخرى، مثل أن يكون تسجيل الضحية في سجلات الحالة المدنية قد تم بموجب حكم بعد عدة سنين من ميلاده، وقد يكون مظهره يوحي بأنه أكبر من 16 سنة، فإن للقاضي السلطة التقديرية وله أن يستعين بأهل الخبرة العلمية لتحديد السن بدقة مادام الإثبات أمام القاضي الجزائي يخضع لنص المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية التي تتيح إثبات الجرائم بأي طريق من طرق الإثبات ماعدا الأحوال التي ينص فيها القانون على غير ذلك.

أما من لا تحدد شهادة ميلادهم اليوم الشهر وتقتصر على ذكر السنة فقط، فهناك رأيان، أولهما من يرجح تفسير النص لصالح المتهم، بحيث يفترض أن القاصر مولود في الفاتح من يناير من ذلك العام فيكون هناك جزم بأن عمره يوم الوقائع لم يتجاوز 16 عام. أما الرأي المخالف وهو اعتبار القاصر مولودا في 31 ديسمبر من ذلك العام، فإن ذلك يكفل حماية أكثر للقاصر ويشدد الأمر بالنسبة للمتهم وهو مخالف للقواعد العامة لقانون العقوبات. (جمال نجيمي، 2016، ص359).

ثانيا:

الركن المعنوي

الركن المعنوي هو القصد الجنائي، ويتمثل في توافر القصد العام لدى الجاني، والذي لا يقوم إلا بتوافر عنصريه الأساسيين العلم والإرادة الحرة، يتصرف من خلالهما قاصدا المساس بسلامة جسم أو صحة الضحية. يستفاد من قول المشرع صراحة: "كل من جرح أو ضرب عمدا. "و" أو منع عنه عمدا الطعام أو العناية "و" أو ارتكب ضده عمدا أي عمل آخر".

أما الباعث أو الدافع الذي يؤدي بالمتهم إلى القيام بأعمال العنف فلا تأثير له على توافر القصد الجنائي، بل يجب التأكد فقط من حرية تصرف المتهم وتوجه إرادته لارتكاب الفعل المجرم وهو واع وعالم بما يفعل ولو لم يكن يريد حصول الضرر الذي حدث. أما البواعث التي تقف وراء تصرفه فالمحكمة ليست مطالبة بالخوض فيها.

(Cour de cassation-Ch. Crim, 1991, N 90-84.744)

وفي حالة الإيذاء الخفيف الذي يقصد منه تأديب وتقويم سلوك القاصر بما فيه مصلحته، فيجب التمهيد في نية الفاعل للتأكد. فإن صدقت نيته رفع التأييم عن الفعل. ولقضاة الموضوع استغلاله بالكيفية المناسبة التي يجتهدون من خلالها لتغطية النقص التشريعي فيما يتعلق بحق التأديب.

الفقرة الثانية:

الجزاء

جاء النص على جنحة إيذاء القاصر بأفعال الضرب والجرح أو منع الطعام أو العناية وباقي أعمال العنف أو التعدي في المادة 269 من قانون العقوبات، ويعاقب عليها بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 20000 دج إلى 100000 دج. ويلاحظ أن المشرع اعتبرها جنحة خلاف ما إذا وقعت أعمال العنف المذكورة على شخص آخر تتجاوز سنة 16 سنة، حيث اعتبرها مخالفة وفقا لنص المادة 442 طالما لم ينشأ عنها مرض أو عجز كلي عن العمل لمدة تتجاوز خمسة عشر يوما مع عدم وجود سبق إصرار أو ترصد أو حمل سلاح. الأمر الذي يستنتج منه أنه اعتبر سن الضحية القاصر ظرفا مشددا للعقوبة. وبالإضافة إلى ذلك أتبع المادة 269 بمواد أخرى ضمنها ظروف أخرى مشددة للعقاب إما بسبب تدرج خطورة أفعال الإيذاء وحجم الضرر الذي تخلفه على جسم الضحية (أولا)، أو بسبب يتعلق بصفة الجاني ومدى صلته أو قربه من الضحية القاصر (ثانيا).

أولاً: ظروف التشديد حسب خطورة نتيجة أفعال الإيذاء

1- يتمثل الظرف الأول في تجاوز العجز 15 يوم أو وجود سبق إصرار أو ترصد

تنص المادة 270 من قانون العقوبات على: "إذا نتج عن الضرب أو الجرح أو العنف أو التعدي أو الحرمان المشار إليه في المادة السابقة مرض أو عدم القدرة على الحركة أو عجز كلي عن العمل لأكثر من خمسة عشر يوماً، أو إذا وجد سبق إصرار، أو ترصد فتكون العقوبة من ثلاث إلى عشر سنوات والغرامة من 20000 إلى 100000 دج. ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان من الحقوق الواردة في المادة 14 من هذا القانون وبالمنع من الإقامة من سنة على الأقل إلى خمس سنوات على الأكثر."

2- حصول عاهة مستديمة أو الوفاة دون قصد إحداثها

جاء النص عليها في المادة 271 كم قانون العقوبات: "إذا نتج عن الضرب أو الجرح أو العنف أو التعدي المشار إليه في المادة 269 فقد أو بتر أحد الأعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو فقد إبصار إحدى العينين أو أية عاهة مستديمة أخرى فتكون العقوبة السجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة. وإذا نتجت عنها الوفاة بدون قصد إحداثها فتكون العقوبة هي الحد الأقصى للسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة."

وإذا نتجت عنها الوفاة بدون قصد إحداثها ولكنها حدثت نتيجة لطرق علاجية معتادة تكون العقوبة السجن المؤبد. وإذا وقع الضرب أو الجرح أو العنف أو التعدي أو الحرمان بقصد إحداث الوفاة فيعاقب الفاعل باعتباره قد ارتكب جناية القتل أو شرع في ارتكابها."

ثانياً: أن يكون الفاعل من أصول القاصر أو ذوي سلطة عليه

جاء الحديث عن ذلك في نص المادة 272 بقولها: "إذا الجناة هم أحد الوالدين الشرعيين أو غيرهما من الأصول الشرعيين أو أي شخص آخر له سلطة على الطفل أو يتولى رعايته فيكون عقابهم كما يلي:

- 1- بالعقوبات الواردة في المادة 270 وذلك في الحالة المنصوص عليها في المادة 269.
 - 2- بالسجن المؤقت من خمس إلى عشر سنوات وذلك في الحالة المنصوص عليها في المادة 270.
 - 3- بالسجن المؤبد وذلك في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين 1 و 2 من المادة 271.
 - 4- بالإعدام وذلك في الحالات المنصوص عليها في الفقرة 3 و 4 من المادة 271.
- وقد عرفت المادة 2 من القانون 12-15 المتعلق بحماية الطفل الممثل الشرعي للطفل بأنه: "وليه أو وصيه أو كافله أو المقدم أو حاضنه". فيدخل كل هؤلاء تحت طائلة العقاب باعتبارهم ممن يتولون رعايته أو لهم سلطة عليه إذا ما ارتكبوا الأفعال المذكورة محل الدراسة.

هذا ولقد أجاز قانون العقوبات بوجه عام، الحكم على الشخص المدان بارتكابه جنحة، عقوبات تكميلية تتمثل في ما يلي:

- المنع من ممارسة مهنة أو نشاط إذا ثبت للجهة القضائية أن للجريمة التي ارتكبها صلة مباشرة بمزاولتها وأن ثمة خطر في استمرار أو ممارسة لأي منهما، ويكون المنع لمدة لا تتجاوز 5 سنوات (المادة 16 مكرر).
- إغلاق المؤسسة لمدة لا تتجاوز 5 سنوات (المادة 16 مكرر 1).
- الإقصاء من الصفقات العمومية، الحظر من إصدار الشيكات و/أو استعمال بطاقات الدفع، سحب أو توقيف رخصة السياقة أو إلغائها مع المنع من استصدار نسخة جديدة، سحب جواز السفر، وذلك لمدة لا تتجاوز 5 سنوات (المواد 16 مكرر 2، 16 مكرر 3، 16 مكرر 4، 16 مكرر 5).

وقد نصت المادة 276 مكرر على تطبيق الفترة الأمنية المنصوص عليها في المادة 60 مكرر من قانون العقوبات على المحكوم عليه عند الإدانة من أجل إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد 265 و 266 و 267 و 271 و 272. حيث تطبق الفترة الأمنية في حال الحكم بعقوبة سالبة للحرية تساوي أو تفوق 10 سنوات تطبق على المحكوم عليه بقوة

القانون، ومقدار مدة الفترة الأمنية يساوي نصف مدة العقوبة المحكوم بها، وتكون مدتها 15 سنة في حالة الحكم بالسجن المؤبد.

الخاتمة

نتائج البحث:

- أصبح واضحاً في القانون الجزائري الجزائي مفهوم القاصر أو الطفل بأنه كل شخص لم يكمل الثامنة عشرة من عمره، سواء استعمل المشرع لفظة قاصر أو طفل أو حدث فكلها تؤدي معنى واحداً في ظل هذا القانون بعد أن حسم الأمر القانون المتعلق بحماية الطفل في المادة 2 منه وهو ما يوافق المادة 1 من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989.

- القاصر المعني بالحماية الجنائية في نص المادة 269 من أفعال الإيذاء محل الدراسة هو من لم يتجاوز سن السادسة عشرة من عمره. فيخرج من هذه الحماية من سنه يتراوح بين 16 و 18 من فئة القصر الأكبر سناً.

- وقوع أفعال الإيذاء على القاصر دون سن 16 سنة، جعل المشرع يشدد الردع للجاني ويعتبر الفعل جنحة حتى ولو لم يترتب مرض أو عجز كلي عن العمل يتجاوز 15 يوم، الأمر الذي نستنتج من خلاله أن صفة القاصر في الضحية تعتبر ظرف تشديد للعقوبة وهو الأمر ذاته في صفة الجاني إذا كان أحد أوليائه أو ممن له سلطة أو ولاية عليه.

- رغم أن مسؤولية حماية القاصر من أي نوع من أنواع العنف أو التعدي تقع بالدرجة الأولى على أوليائه أو أسرته، من يحضنه، من يتولى تربيته وتعليمه، لكن هذا لم يمنع من أن يكون مصدر أذيته واحداً من هؤلاء كلهم أو حتى غيرهم من الغريباء، الأمر الذي جعل تدخل المشرع الجزائري ضرورياً لتعزيز حمايته حتى من أقرب الناس إليه بفرض الآليات القانونية الرادعة واللازمة لذلك، الأمر الذي يقوي مركز الطفل الضعيف جسدياً وعقلياً أمام كل من تسول له نفسه إيذاؤه.

قائمة المراجع

- أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ج5، بيروت، دار صادر، ط3، 1114هـ.
- احسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، ط20، دار هومة، ج1، 2018.
- أحمد رضا، معجم متن اللغة، ج4، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1960
- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج"3"، عالم الكتب، ط1، 2008
- إسحاق إبراهيم منصور، شرح قانون العقوبات الجزائري، جنائي خاص، دية ان المطبوعات الجامعية، 1983،
- المجيب، تونس، دار اليمامة للنشر والتوزيع، 2007 أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ج5، بيروت، دار صادر، ط3، 1114هـ
- الميزان/ البوابة القانونية القطرية الإلكترونية، 21:30، 2021/08
- حسين فريجة، شرح قانون العقوبات الجزائري، جرائم الأشخاص والأموال، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015.
- جمال نجيمي، جرائم العنف الماسة بسلامة جسم الإنسان في قانون العقوبات الجزائري، دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والفرنسي والمصري على ضوء الاجتهاد القضائي لهذه الدول، دار هومة، 2016.
- نصر الدين مروت، الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم في القانون الجزائري والمقارن و، الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة، ط1، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2003.
- قانون العقوبات الجزائري رقم 16-02 المؤرخ في 19 يونيو 2016، سلسلة القانون في متناول الجميع، إشراف مولود ديدان، دار بلقيس للنشر، 2017.
- قانون حماية الطفل في الجزائر، القانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 يوليو 2015، تحليل وتأصيل مادة بمادة، جمال نجيمي، دار هومة، 2016
- الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 يونيو 1966 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج.ر عدد 48، الصادرة في 10 يونيو 1966 معدل ومتمم.

Cour de cassation-Ch. Crim, 1991, N 90-84 Le petit Larousse, Paris, 2009